

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٩٤**

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسنتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1265553(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فلتمان.

السيد فلتمان (تكلم بالإنكليزية): هذه الإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن الشرق الأوسط لعام ٢٠١٢. ومع أنني تكلمت أمام المجلس بشعور من القلق قبل بضعة أشهر عن مدى انصراف انتباه العالم عن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فان من الإنصاف القول إن الأحداث الأخيرة سلطت عليه الضوء من جديد. وما أسفرت عنه الأشهر الأخيرة لهذا العام ينبغي أن يذكرنا، على الأقل، بمدى تلاشي زخم الحل القائم على وجود دولتين ومدى مشقة العمل الذي سنقوم به في العام المقبل لعكس هذا الاتجاه ما دام لا يزال هناك وقت للقيام بذلك العمل.

وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، فإن الجمعية العامة قد منحت فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وهو ما تم الاحتفال به سلميا في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد هذا التصويت الهام، أكد الأمين العام على أن للفلسطينيين حق مشروع في إقامة دولتهم المستقلة وأن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن مع جيرانها. ولا يزال لا يوجد بديل عن المفاوضات لتحقيق هذه الغاية، والتصويت يؤكد الحاجة الملحة إلى استئناف محادثات هادفة. كما ناشد الأمين العام، الذي هالته بعض العبارات التي استخدمتها مختلف الأطراف بمناسبة ذلك التصويت، جميع الأطراف المعنية التصرف بمسؤولية.

وبعد اتخاذ القرار ١٩/٦٧، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستوافق على خطط لبناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وأشارت، وهو ما يبعث على القلق الشديد، إلى أن التخطيط سيمضي قدما لبناء آلاف الوحدات السكنية في المنطقة E-1 من الضفة الغربية الواقعة بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه الشديد وخيبة أمله إزاء تلك الإعلانات. وفعل العديد من القادة الدوليين الشيء نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة الإسرائيلية تسريع تشييد حوالي ٦٥٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية كانت قد سبقت الموافقة عليها، بما في ذلك في غيفات هاماتوس. وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وعقبة أمام السلام. وإذا تم تنفيذ هذه الخطط، فإنها ستمثل ضربة شبه قاتلة للفرص المتبقية للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وتضاف هذه التطورات إلى العدد المتزايد من الموافقات على بناء مستوطنات في الشهور الأخيرة. ووفقا لتقارير صادرة عن منظمات غير حكومية، فقد تضاعف عدد الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة التي طُرحت مناقصات لبنائها ثلاث مرات في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١. وفي ضوء التاريخ الواضح لكيفية تطور المستوطنات وتوسعها منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو، فإننا غير مطمئنين لتصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين التي تفيد بأن الإعلانات هي، بشكل جزئي، ذات طابع رمزي فحسب. ونحث الحكومة

الإسرائيلية بقوة على الاستجابة للنداءات الدولية الواسعة لإلغاء تلك الخطط.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قرر وزير المالية الإسرائيلي مصادرة أموال فلسطينية قدرها ٤٣٥ مليون شيكل - قرابة ١١٥ مليون دولار - والتي جرى تحويلها إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية. وبينما أعرب الأمين العام عن تقديره لاستعداد إسرائيل في الشهور الأخيرة لدفع إيرادات التخليص الجمركي للفلسطينيين لتلبية الاحتياجات المالية، فإننا نعتقد أن هذا القرار الإسرائيلي الأحادي الجانب بشأن استخدام الأموال الفلسطينية يقوض سلامة السلطة الفلسطينية.

وعلاوة على ذلك، فإن قرار حكومة إسرائيل باحتجاز الإيرادات الفلسطينية يلقي بظلال من الشك على امتثال إسرائيل لأحكام بروتوكول باريس ذات الصلة بتحويل إيرادات الضرائب والجمارك بصورة كاملة وشفافة وفي الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به. ويأتي ذلك فيما يواجه الفلسطينيون بالفعل حالة مالية مزرية تعرض للخطر الإنجازات الكبيرة التي حققتها السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة تحت قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. فالحكومة الفلسطينية غير قادرة على صرف رواتب موظفيها. ونظم المعلمون الفلسطينيون مظاهرات احتجاج على عدم صرف الرواتب في الضفة الغربية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وفي الأيام التالية. ونحن ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في قرارها واستئناف تحويل الإيرادات دون تأخير. ونؤكد أيضا على أهمية أن تقرر إسرائيل والسلطة الفلسطينية، عبر محادثات مباشرة، تسوية أي مطالبات مالية معلقة.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية في الدوحة. وأشار البيان الختامي للاجتماع إلى الخطوات التالية المزمع اتخاذها، بما في ذلك تحويل أموال إضافية إلى السلطة الفلسطينية للتعويض عن الإيرادات المفقودة نتيجة للتدابير الانتقامية ذات الصلة بتصويت الجمعية العامة. ويأمل الأمين العام أن تتابع الدول العربية وغيرها من الدول، التي أعربت عن تأييدها للتصويت الفلسطيني في الجمعية العامة، ذلك فعلا بصرف مساعدات مالية ملموسة وسريعة وسخية لإعانة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني على أرض الواقع. كما أعربت الجامعة العربية عن شكها في الهيكل الدولي لعملية السلام وأعلنت عن إجراء مشاورات مستقبلا مع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي.

والقادة الفلسطينيون يناقشون عدم الاكتفاء بتصويت الجمعية العامة ومخاطبة هيئات دولية إضافية. وأكد الرئيس عباس، على وجه الخصوص، أن إعلان إسرائيل المتعلق بالمنطقة E-1 قد تجاوز ما يسميه ”خطا أحمر“. ونشأت مواجهة خطيرة نتيجة لذلك. ولن تؤدي التصريحات الصدامية الصادرة عن الجانبين إلا إلى ابتعاد الطرفين أكثر عن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والذي لا يزال يمثل الالتزام المعلن لهما. ومن المهم بشكل حيوي أن يتفادى الطرفان اتخاذ خطوات سلبية تقوض الحالة على أرض الواقع وتعقد العودة إلى المفاوضات.

وفي هذا السياق، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في بروكسل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وناقشوا سبل مساعدة الطرفين على تجنب التصعيد دبلوماسيا وعلى أرض الواقع في الأجل القصير، مع البحث أيضا عن سبيل للعودة إلى المفاوضات. ومن الواضح أنه لا بد من إيجاد قوة دفع جديدة للجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق السلام في أوائل عام ٢٠١٣. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل الأمم المتحدة انخراطها النشط مع جميع الأطراف المعنية.

وثمة دور هام في ذلك للجهات الفاعلة الإقليمية وللشركاء في المجموعة الرباعية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مجددا مواقف الاتحاد، بما في

ذلك بشأن معايير المفاوضات، وأعادوا التأكيد على أن إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يمثل أولوية استراتيجية. ومبادرة السلام العربية لا تزال أيضا إطارا داعما حاسما وينبغي تشجيعها ورعايتها.

وعلى خلفية هذه التطورات، يزداد الوضع الأمني في الضفة الغربية سوءا ويسود غزة هدوء هش بعد جولة الأعمال العدائية في الشهر الماضي وثمة تحول في المشهد الجيوسياسي في المنطقة. وفي الضفة الغربية، خضعت فعالية قوات الأمن الفلسطينية وتنسيقها مع قوات الأمن الإسرائيلية للاختبار بصورة متكررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد زادت قوات الأمن الإسرائيلية العمليات والاعتقالات في الضفة الغربية المحتلة، متذرعة بشواغل أمنية.

في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أدى ما مجموعه ١٨٢ عملية إلى مقتل اثنين من الفلسطينيين، وجرح ١٥٩ فلسطينيا واعتقال ١٨٢ فلسطينيا، بينما جرح أيضا سبعة جنود إسرائيليين. ومما يثير القلق بشكل خاص، ما أفيد عن اعتقال العديد من أعضاء المخابرات وقوات الأمن الفلسطينية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، حدثت مواجهة بين الجنود الإسرائيليين وأفراد الشرطة الفلسطينية في وسط مدينة الخليل، وأفيد بأنها أسفرت عن إصابة تسعة فلسطينيين واعتقال أكثر من ٢٠ فلسطينيا.

وفي حادث آخر، وقع في ٣ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من نابلس، زُعم بأن فلسطينيا صدم سيارته بسيارة أخرى كان على متنها قوات أمن إسرائيلية. ووفقا لتقارير إسرائيلية، هاجم الفلسطيني بعد ذلك الجنود بساطور، مما أدى إلى جرح اثنين منهم. وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على الفلسطيني وأردته قتيلا. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني وأردته قتيلا وسط الخليل، حيث.زُعم بأنه هدد الجنود. وتبع ذلك اندلاع أعمال شغب، وإصابة أكثر من ٢٠ فلسطينيا.

كما وقعت مواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين بشكل يومي تقريبا، تمثل معظمها في إلقاء الحجارة من الجانبين، مما نجم عنه وقوع إصابات وحدوث ضرر مادي. وخرب ما يسمى هجمات دفع الثمن ممتلكات فلسطينية بالقرب من رام الله والخليل، ودنست ديرا مسيحيا في القدس الغربية. وعبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو علنا عن اشمئزازه من تلك الحوادث. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة إسرائيليين بالقرب من الخليل يشتبه بتنفيذهم لتلك الهجمات.

وهدمت قوات الأمن الإسرائيلية ١٤ بناية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك مسجد المفقرة بالقرب من الخليل. وأسفرت عمليات الهدم تلك، عن تشريد ٤١ فلسطينيا. وفي تطور آخر مثير للقلق، داهمت قوات الأمن الإسرائيلية، خلال الساعات الأولى من صباح ١١ كانون الأول/ديسمبر، في توغل آخر لها في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية ألف، مقرات ثلاث منظمات غير حكومية فلسطينية في رام الله، وأُبلغ عن مصادرتهاالمواد حساسة، بما في ذلك أجهزة حاسوب وكاميرات تصوير.

وحكم على ثلاثة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني اعتقلوا مؤخرا بستة أشهر حبس إداري. ونحن قلقون جراء الأخبار التي تفيد باعتقال ما يزيد عن ٥٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر، مما ضاعف عدد حالات الاعتقال التي أُبلغ عن وقوعها في إحاطتي الإعلاميتين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

ولا يزال يساورنا القلق جراء استمرار اعتقال ما يناهز ٤٠٠ ٤ أسير فلسطيني في مراكز الاعتقال الإسرائيلية. وجرت مناقشة حالتهم في المؤتمر الذي عقدته الجامعة العربية بشأن

الأسرى الفلسطينيين في بغداد في الفترة من ١١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. كما أننا قلقون بشكل خاص جراء إشارات إلى استمرار بعض الأسرى في اضرابهم عن الطعام، رغم التقدم الأولي الذي أحرز بعد الاتفاق الذي أبرم لإنهاء الإضرابات عن الطعام في شهر أيار/مايو. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، استأنفت السلطات الإسرائيلية الزيارات العائلية للسجنا الغزيين المعتقلين في إسرائيل.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مجلس الوزراء الفلسطيني عن عقد الجولة الثانية من الانتخابات البلدية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد تأجيلها بسبب اندلاع العنف في غزة.

واستمر إلى حد بعيد الهدوء في غزة الذي جرى التوصل إليه بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بيد أنه ما برح هشا. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، أطلق صاروخ من غزة على إسرائيل وسقطت قذيفة أطلقتها دبابة إسرائيلية في غزة. كما قامت قوات الأمن الإسرائيلي بتوغلين في غزة. وقتل مدني فلسطيني وأصيب ٣٧ مدنيا فلسطينيا، نتيجة إطلاق نار إسرائيلي كان معظمهم يحاول الاقتراب من السياج الحدودي. وهاجمت القوات الإسرائيلية أيضا عددا من صائدي الأسماك الغزيين، عندما كانوا يبحرون بجوار الحدود الجديدة للصيد البالغة ستة أميال بحرية، مما أدى إلى إطلاق النار على أحد الصيادين وجرحه، واعتقال ٣٠ صيادا لفترة وجيزة، وإلحاق الضرر بقوارب صيد فلسطينية ومصادرتها.

وبصورة أعم، فاقم أثر العنف الذي جرى خلال الشهر الماضي من ضعف بعض أفقر سكان قطاع غزة، وترك ما يصل إلى ٣٠٠٠ شخص بحاجة إلى مأوى بشكل عاجل. وفيما يخص متطلبات التمويل الإنساني الذي حددته الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، يتعين توفير من ١٢ إلى ١٣ مليون دولار أمريكي للوفاء بالاحتياجات الفورية فقط للفترة المتبقية من عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة لما لا يقل عن ٧٠ مليون دولار أمريكي للشروع في الاستجابةللاحتياجات الإنسانية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣.

وقد زار زعيم حركة حماس خالد مشعل غزة للمرة الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وتزامنت زيارته مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة حماس، وهو احتفال حضره عدد من الوفود الأجنبية وحركة فتح. وأعرب خالد مشعل عن دعمه لوضع حد للانقسام الفلسطيني. إن الأمم المتحدة تدعم المصالحة الفلسطينية في سياق التزامات منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تزال عنصرا مركزيا في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لكن لم يجر تنفيذها بعد. بيد أن الأمم المتحدة تدين العبارات التحريضية التي وردتعلى لسان خالد مشعل، ضد إسرائيل في خطابه الرئيسي، ونرفض أي محاولة للترويج للعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو إنكار حق إسرائيل في الوجود. إن لدى إسرائيل مخاوف أمنية مشروعة، يجب أن تحترم، وتجاهل أو رفض المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، من شأنه تقويض احتمالات التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

أود التأكيد مجددا بأن وقف إطلاق النار يوفر فرصة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع المنصوص عليها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وبينما تستمر المحادثات في محاولة لتنفيذ التفاهم المتعلق بوقف إطلاق النار، فإننا نحث بقوة جميع الأطراف على التقيد الصارم بالتفاهم، بدءا بمسألة الأمن. ويجب على الطرفين الاتفاق على تغيير في السياسات يعالج أسباب عدم الاستقرار في غزة، والاندلاع المتكرر للعنف. ويجب أن تشمل هذه التغييرات إنهاء تهريب الأسلحة والفتح الكامل للمعابر.

وما انفك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على اتصال وثيق مع السلطات المصرية، بغية التشجيع على إحراز تقدم بخصوص جميع جوانب التفاهم على وقف إطلاق النار. وإننا ندعو على وجه الخصوص إلى زيادة تمديد الحدود البحرية، والدخول غير المقيد لمواد البناء وقضبان الحديد والإسمنت، وتبادل السلع بين غزة والضفة الغربية، فضلا عن التصدير إلى إسرائيل وخارجها. وبموازاة ذلك، من المهم أن يتم تحديد الوسائل الملموسة وتنفيذها بغية وضع حد لتهريب الأسلحة. إن الأمم المتحدة مستعدة لمساعدة الطرفين بشأن جميع جوانب تلك القضايا.

وفي الجمهورية العربية السورية، حيث الصراع الآن في شهره الثاني والعشرين، تصاعد العنف والمواجهة العسكرية على نحو خطير. وعبر الأمين العام، في بيان أصدره خلال نهاية الأسبوع، عن قلقه المتزايد جراء هذا التصعيد، لا سيما الأبناء الواردة عن وقوع قتل طائفي في قرية عقرب في محافظة حماة والعنف الذي اجتاح مخيم اليرموك الفلسطيني في دمشق. ولا تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين. وينبغي للمجلس تذكير المحاربين بالتزاماتهم التي تفرض عليهم التقيد بالقانون الإنساني الدولي، ويتعين عليه أن يركز على العواقب المترتبة على الذين لا يقومون بذلك.

لقد قدمت فاليري آموس احاطة إعلامية المجلس عن زيارتها لسوريا في مشاورات سرية قبل يومين، وأكدت على شدة خطورة الأزمة الإنسانية المتزايدة هناك. فقد فر أكثر من نصف مليون شخص من العنف وأصبحوا لاجئين مسجلين في الدول المجاورة وغيرها من الدول. ويستضيف لبنان والأردن وتركيا والعراق الآن أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ و ١٤٥ ٠٠٠ و ١٣٥ ٠٠٠ و ٦٥ ٠٠٠ لاجئ سوري على التوالي. وبذلك يصبح لبنان البلد المضيف لأكبر عدد من اللاجئين السوريين المسجلين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد متزايد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا حاليا في لبنان، بمن فيهم ما يتراوح بين ٢ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ من الذين عبروا الحدود في الأيام الأخيرة، قدم معظمهم من مخيم اليرموك.

خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام ونائبه ا إلى المنطقة، شهدا الحالة المزرية للاجئين السوريين. وشكر كلاهما البلدان المضيفة على سخائها وكرم ضيافتها، وتعهدا بدعوة الجهات المانحة إلى التخفيف من أعبائها المالية.

وفي حين أن من المهم أن يواصل جيران سوريا السماح لأولئك الفارين من العنف في سوريا بدخول بلادهم، فإن مساعدة تلك البلدان على مواجهة الحالة وتلبية احتياجات اللاجئين يجب أن تكون أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونرجو لجهات المانحة المساهمة على نحو أكثر سخاء في جهودنا، فضلا عن الاستجابة للنداء المنقّح الذي أُطلق اليوم. فلم يسلّم سوى نحو نصف ما هو مطلوب لتلبية احتياجات أولئك الأشخاص الموجودين داخل سوريا بالإضافة إلى اللاجئين. وهذا غير كافٍ البتة.

وعلى نحو ماكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن النهج العسكري الذي اتبعه كلا الجانبين في سوريا يسفر عن تكلفة مدمرة جسيمة في الأرواح البشرية وتدمير في الممتلكات من حيث الدمار على حد سواء، بالإضافة إلى أنه يولّد خطرا جديا كبيرا من الناحية الطائفية والتناحر الطائفي والتطرف والإرهاب. وما لم يبذل جهد لتغيير الدينامية الحالية والتوجه إلىوالتحرك صوب إيجاد حل سياسي، فإن النتيجة المحتملة ستتمثل في دمار سوريا سيكون نتيجة محتملة.

وقد لقد ازدادت منذ فترة طويلة المخاوف من احتمال أن يهدد الصراع في سوريا استقرار وأمن الدول المجاورة لسوريا على نحو خطير. واستمع وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام، أثناء زيارته في وقت سابق من هذا الشهر إلى الأردن وتركيا والعراق والكويت، استمع إلى من جميع الزعماء الذين

التقى بهم، إلى الإعراب عن القلق بشأن تداعيات سياسية وأمنية محتملة.

وبالإضافة إلى الدول المجاورة لسوريا، فقد أثر الصراع في سوريا بصورة مباشرة على منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبالتالي على قدرة القوة على تنفيذفي الاضطلاع بولايتها، حسب الاعتراف الوارد في القرار ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، الذي اتخذه هذا المجلس قبل برهة فحسب من فوره. وفي يوم الاثنين، قدّم وكيل الأمين العام لادسو إحاطة إعلامية مفصلة لهذا المجلس بشأن التقرير الأخير للأمين العام عن قوة المراقبة (S/2012/897) (S/2012/897). بما في ذلك، وقوع اشتباكات يومية بين الجيش السوري والمعارضة المسلحة في المنطقة الفاصلة، والعديد من أحداث حوادث إطلاق النار المباشر وغير المباشر على مواقع أو قوافل قوة المراقبة، وخصوصا، الحادث الذي أصيب فيه عدد من حفظة السلام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود في هذا الصدد، أن أكرر أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو تقع على عاتق الحكومة السورية. وينبغي للبلدان التي لها تأثير أيضا على أعضاء المعارضة المسلحة إقناعهم بأهمية ضمان سلامة وحرية تنقّل أفراد قوة المراقبة. وبوجه عام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر جميع الأطراف المتحاربة بوجوب احترام وضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراع.

ولا تزال الحالة في لبنان متأثرة بشدة تتضرر كثيرا جراء الصراع الدائر في سوريا، من قبيل القصف عبر الحدود واستمرار تهريب الأسلحة. وتشير تقارير عديدة إلى تورط لبنانيين في العنف السوري، على جانبي نظام الأسد والمعارضة على حد سواء. وهذا يخالف سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة اللبنانية ويعرض لبنان بصورة متنامية للخطر. على نحو متزايد.

ووفقا للتقارير، فقد قتل النظام السوري في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر حوالي ١٤ من المقاتلين اللبنانيين من قبل النظام السوري بالقرب من بلدة تلكلخ في سوريا. وأطلق حادث تلكلخ دورة جديدة من القتال في طرابلس بين السنة في حي باب التبانة والطائفة العلوية في جبل محسن، لتسفر مما أسفر عن مقتل نحو ١٤ شخصا وجرح أكثر من ٦٠ شخصا. واستعيد الهدوء بعد نشر القوات المسلحة اللبنانية بصورة مكثفة في الأحياء المتضررة وحول المدينة، في أعقاب اعتماد خطة أمنية جديدة من قبل مجلس الدفاع الأعلى في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي الثناء مرة أخرى على القوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية لدورها في احتواء التهديدات لأمن لبنان واستقراره. وقد شدد نائب الأمين العام، أثناء زيارته إلى لبنان – في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر – لجميع محاوريه رسالتنا القوية بشأن دعم جهود لبنان من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي والوحدة والحوار في ظل صعوبةإزاء خلفية الأزمة السورية.

وظلت ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموما. ومع ذلك، فقد كان هناكوقع انفجار في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من قرية طيرة حيفا الجنوبية. ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تواصل التحقيق في طابع وملابسات ذلك الانفجار بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية. وقد عادت وتيرة زيادة الأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية أثناء أعمال القتال الأخيرة التي دارت بين إسرائيل وحركة حماس في غزة منذ ذلك الحين إلى مستوياتها السابقة. وحافظت القوة المؤقتة على وجودها عبر تعزيز منطقة عملياتها بعد أن واصلت القوات المسلحة اللبنانية العمل في عند مستوى أقل بنحو

لواءين وكتيبة واحدة. وفي الوقت ذاته استمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا.

وعلى جانبي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فهناك قدر مهوليوجد قدر هائل من الألم والكرب والإحباط والفزع – وكما رأينا في أعمال العنف الأخيرة بين غزة وإسرائيل – فإن هناك خوفا وإحباطا حقيقيين. ونأمل أن نشعر جميعا – كوننا بشرا– بالتعاطف مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وما دام كلاهما يسعى إلى تربية أطفاله في جو من الحياة الطبيعية السعيدة والسلمية، في حدود دولة مستقلة وتتوفر لها مقومات الحياة، فإنهما لا يسعيان إلى تحقيقى أهداف غير واقعية.غير المعقول. ويجب علينا في الوقت ذاته، ألا نسمح بأن يكون النفث عن المرارة والمظالم – مهما بلغت قوة الشعور بهما – بديلا عن العمل البناء والشاق الذي يقتضيه الحل العملي والملموس للصراعات.

أما وإذ أوشكنا بتنا على مشارف مطلع العام الجديد، فإن من رأينافنرى أن من المهم أن نتطلع إلى الأمام على أمل أن نتمكن من العمل معا لتغيير ديناميةلتحويل هذا الجمود إلى زخم حقيقي نحو الحل القائم على وجود دولتين. وأيا يكن كان المغزى العملي، فإن تصويت الجمعية العامة الشهر الماضي يرمز إلى نفاد الصبر المتزايد على النطاق الدولي إزاء الاحتلال الذي طال أمده، في مقابل تأييد مدوٍّ لتطلعات الفلسطينيين إلى العيش بحرية وكرامة في دولتهم المستقلة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

سيكون عام ٢٠١٣ حاسما لعملية السلام. ويتعين علينا أن ندعم الأطراف في تحقيق استقرار الحالة، ومن ثم تمكينها من إحراز تقدم صوب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي لا بد منه لإحلال السلام والأمن في المنطقة:

الرئيس: باسمكم جميعا اشكرً السيد فيلتمان على إحاطته. الإعلامية.

الآن أدعو جميع أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة ١٠/٥٠.